أقسام قسم يمتنع تقديمه عليها باتفاق وهو ما دام وما اقترن منها بما النافية
وإلى ذلك أشار بقوله **وكل سبقه دام حظر كذاك سبق خبر ما النافية فجئ بها**
متلوة لا تالية يعني أن النحويين كلهم منعوا أن يسبق الخبر دام وكذلك صورتان
الأولى أن يسبق ما المقرونة بدام نحو قائما ما دام زيد فهذا ممتنع
اتفاقا لأن ما مصدرية وما بعدها صلة لها والصلة لا تتقدم على الموصول والأخرى
أن يسبق دام ويتأخر عن ما نحو ما قائما دام زيد وفي هذه خلاف وظاهر كلامه أن منع
هذا مجمع عليه فإنه أتى بدام مجردة من ما فيشمل الصورتين ومما لا يتقدم عليه الخبر
في هذا الباب ما النافية الداخلة على هذه الأفعال وإلى ذلك أشار بقوله كذاك
سبق خبر ما النافية أي كذلك أيضا يمتنع أن يسبق الخبر ما النافية الداخلة على هذه
الأفعال لأن ما لها صدر الكلام فلا يجوز قائما ما كان زيد ولا مقيما ما دام عمرو فقوله سبق مبتدأ
وحظر خبره ومعناه منع وسبقه مفعول بحظر وهو مصدر مضاف إلى الفاعل ودام
مفعول بالمصدر والتقدير كل النحاة منعوا أن يسبق الخبر دام وسبق خبر مبتدأ وهو
مصدر مضاف إلى الفاعل وما مفعول بالمصدر والنافية نعت لها وخبره كذاك والتقدير
أن يسبق الخبر ما النافية مثل سبق الخبر دام في المنع وقوله فجئ بها متلوة لا تالية
تصريح بما فهم من وجوب تأخير الخبر عن ما المقرونة بالفعل وفهم من تخصيص الحكم بها
أنه لا يمتنع التقديم إذا كان النفي بغيرها وفهم من قوله فجئ بها متلوة لا تالية أنه
يجوز توسط الخبر بين ما والفعل نحو ما قائما كان زيد وفهم من إطلاقه أن
ذلك في جميع الأفعال فيشمل نحو ما كان زيد قائما وما زال عمرو مقيما وفي هذا الأخير خلاف
والمشهور المنع ومتلوة حال من ما وفي بعض النسخ بها وهو عائد على ما ومتلوة حال
منها وتالية معطوف وهو تتميم للبيت لأنه لا يستغنى عنه القسم الثاني ما في
تقديمه خلاف وهو ليس وإلى ذلك أشار بقوله **ومنع سبق خبر ليس اصطفي** يعني أن
في تقديم خبر ليس عليها خلافا والمختار عند الناظم المنع لعدم تصرفها وفي ذلك خلاف
مشهور ومنع مبتدأ مضاف إلى سبق وسبق مصدر مضاف إلى الفاعل وهو خبر وليس
مفعول بسبق واصطفي خبر المبتدأ والتقدير منع أن يسبق الخبر ليس مصطفى القسم
الثالث ما يجوز تقديم الخبر عليه من غير خلاف وهو ما بقي منها فإن قلت من أين يفهم
من كلامه

من كلامه هذا القسم **قلت** من سكوته عنه فإنه لما ذكر ما يمتنع تقديمه وما في
تقديمه خلاف علم أن ما بقي يجوز تقديمه ثم قال **وذو تمام ما برفع يكتفي وما**
سواه ناقص يعني أن ما اكتفى من هذه الأفعال بالمرفوع عن المنصوب يسمى تاما
كقوله تعالى وإن كان ذو عسرة أي وإن حضر وما لم يكتف بالمرفوع يسمى ناقصا
نحو وكان الله بكل شيء عليما والكون لا يكتفي بالمرفوع يسمى ناقصا وقيل سميت
ناقصة لأنها نقصت عن درجة الأفعال لأنها لا تدل على الحدث وما موصولة
والظاهر أنها مبتدأ وخبره ذو تمام وبرفع متعلق بيكتفي وهو مصدر في معنى
المفعول أي بمرفوع وما الثانية موصولة أيضا وصلتها سواه وهي مبتدأ وخبرها
ناقص ثم قال **والنقص في فتئ ليس زال دائما قفي** يعني أن هذه الأفعال الثلاثة وهي
فتئ وليس وزال لا تستعمل إلا ناقصة أي غير مكتفية بالمرفوع فالنقص مبتدأ وخبره
قفي أي تبع ودائما حال من الضمير المستتر في قفي وفي فتئ متعلق بقفي أو بالنقص
وليس وزال معطوفان على فتئ بحذف حرف العطف ثم قال **ولا يلي العامل معمول الخبر إلا**
إذا ظرفا أتى أو حرف جر مراده بالعامل هنا كان وأخواتها يعني أن معمول الخبر
لا يلي كان وأخواتها فلا تقول كان طعامك زيد آكلا فإذا كان المعمول ظرفا أو مجرورا
جاز أن يليها نحو كان عندك زيد مقيما وكان في الدار عمرو جالسا والعامل مفعول
بيلي وفاعله معمول الخبر وظرفا أو حرف جر حال من الضمير المستتر في أتى وهو عائد
على معمول الخبر وأجاز الكوفيون أن يليها المعمول وهو غير ظرف ولا مجرور مستدلين
بقول الشاعر ٭ قنافذ هداجون حول بيوتهم ٭ بما كان إياهم عطية عودا ٭ وهو عند
البصريين مؤول بتقدير ضمير الشأن وإليه أشار بقوله **ومضمر الشان اسما انو إن**
وقع موهم ما استبان أنه امتنع يعني أنه إذا ورد من كلام العرب ما يوهم تقدم
معمول الخبر على كان على اسمها وهو غير ظرف ولا مجرور يتأول على أن ينوى في كان ضمير
الشأن وهو اسمها والجملة بعدها في موضع خبرها ففي كان من قوله بما كان إياهم
ضمير الشأن وهو اسمها وعطية مبتدأ وعود في موضع خبره وإياهم مفعول
بعود مقدم على المبتدأ وقوله ومضمر الشان مفعول بانو واسما منصوب على الحال
من مضمر الشأن وإن وقع شرط وموهم فاعل بوقع وما موصولة أو مصدرية
خبر